الأمم المتحدة

A/45/600
S/21857
9 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٣٩ و ٦٩ و ١٣٩ من جدول الاعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم لافغانستان
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا أصدرته حكومة جمهورية أفغانستان (انظر المرفق) .

ويشرفني كذلك أن أرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٩ و ٦٩ و ١٣٩ ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) نور أحمد نور
السفير
الممثل الدائم

المرفق

بيان حكومة أفغانستان

يعلم مواطنونا الأعزاء أن توقيع اتفاقات جنيف قد فتح الباب أمام إمكانيات حقيقية لتحقيق تسوية سياسية لمشكلة أفغانستان . وعشية عودة القوات السوفياتية وفيما بعدها بدأ البحث عن سبل ووسائل تكفل إحلال السلام ونشر التعمير في جميع أرجاء أفغانستان في إطار المصلحة الوطنية العليا ، وعلى أساس مبدأ اشتراك جميع القوى السياسية والمنظمات والشخصيات الراغبة في السلام وقُدِّمت مقترحات في هذا الصدد .

وفي الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقات جنيف ، تمكنت جمهورية أفغانستان بفضل الله والتأييد الشعبي الكاسح ، وعلى الرغم من كل الضغوط العسكرية والاقتصادية وجميع ضروب التدخل من الخارج ، من أن تدافع عن استقلال البلد وسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية ، ومن أن تبرهن عمليا المرة تلو الاخرى ، على قدرتها على البقاء وعلى حقيقة وجودها ، وعلى الرغم من جميع الصعاب ، تمكنت الدولة من جعل سياستها الداخلية والخارجية متماشية مع التطورات الجارية على الصعيدين الوطني والدولي . فقد عدلت الدستور وأقامت حكومة جديدة مؤلفة من شخصيات غير حزبية . وبغية ضمان استقلال المحاكم ، أُبقيت مناصب القضاة وأعضاء النيابة العامة لغير الحزبيين ، وأُرسي مبدأ التعددية السياسية والاقتصاد السوقي بوصفهما القاعدة التي يرتكز عليها النظام السياسي والاقتصادي للبلد .

وعلى الساحة الدولية ، تقلصت شقة الخلافات المتعلقة بالتسوية السياسية لمشكلة أفغانستان تقلصا كبيرا ، وأضحى موقفا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إزاء أفغانستان متقاربين أكثر من أي وقت مضى . وقد أوجدت هذه التطورات ظروفا مواتية لظهور توافق دولي في الآراء ، وللبدء في انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة .

وبينما تلوح في الأفق إمكانيات تبشر بحل سياسي سلمي للحالة في أفغانستان ، تبذل دوائر عسكرية باكستانية معينة ، ولاسيما مخابراتها العسكرية ، كل ما في وسعها لتكثيف تدخلها والقيام من جديد بتشجيع الجماعات المتطرفة ، ولاسيما مجموعتي غلب الدين والسياف ، على الحرب والتدمير وقتل شعب أفغانستان . وتوجد لدى دولة جمهورية أفغانستان معلومات أكيدة بأن الدوائر العسكرية في باكستان ومخابراتها تعتزم

القيام من جديد بتحريض المتطرفين على الاستعداد لشن هجوم آخر على كابول وعدد من المدن الأخرى مثل الهجوم الذي تعرضت له مدينة جلال آباد . وبينما تستمر عودة اللاجئين الأفغان تقضي هذه الخطة بقطع الطرق العامة الرئيسية في البلد من أجل تخريب هذه العملية وفرض ضغوط اقتصادية وإحداث نقص في الأغذية . وطبقا لهذه المعلومات ، ستشارك وحدات عسكرية باكستانية أيضا في شن هجمات على المحافظات المتاخمة لباكستان . وان تكثيف الهجمات بالقذائف على مدينة كابول في عيد مولد النبي (عليه السلام) الأمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الناس ، هو في الواقع مثال على الأنشطة العسكرية الوحشية الجديدة التي يقوم بها المتطرفون وأسيادهم والتي يعتزمون تكرارها على نطاق أوسع .

إن تطور الأحداث في باكستان وتحليل الرأي العام في ذلك البلد يدلان على أن الحالة الراهنة في صالح القوى التي تؤيد الديمقراطية وتسوية الحالة في أفغانستان بالوسائل السياسية السلمية . ولذلك ، ومن أجل تضليل الرأي العام الباكستاني ، من جهة ، ولمنع التسوية السياسية للحالة في أفغانستان ، من جهة أخرى ، على الرغم من التفاهم القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اللذين يساعدان في تهيئة الظروف المؤاتية للتفاهم فيما بين الأفغان ، تستعمل الدوائر العسكرية الباكستانية المتطرفين للقيام بمغامرة عسكرية أخرى ضد أفغانستان . وفي الوقت الذي يعبر الرأي العام العالمي عن قلقه بشأن الأزمة في منطقة الخليج ، تشكل هذه التدابير التي تتخذها دوائر عسكرية باكستانية معينة خطرا جسيما يتمثل في خلق أزمة إقليمية أخرى .

إن دولة جمهورية أفغانستان تعلن بعزم أنها ، كما دافعت في الماضي عن أفغانستان وشعبها ، فإنها سترد هذه المرة كذلك أي محاولات يقوم بها المتطرفون والمعتدون للإرهاب ولإثارة الحرب . ويملي الحس السليم أن يتعلم أولئك الذين يصرون على ممارسة الضغط العسكري ومواصلة الحرب درسا من تجربة جلال آباد وخوست وقندهار وبقية المناطق الأخرى من البلد ، وأن يكفوا عن اقتراف مزيد من الجرائم الجسيمة بقتل المسلمين الأفغان ، وممارسة السلب ، والتدمير والعدوان ضد أفغانستان .

إن جمهورية أفغانستان تؤكد مرة أخرى التزامها بالحل السياسي السلمي لمسألة أفغانستان . كما أن جمهورية أفغانستان لا تختار طريق الحرب بيد أنه إذا فرضت الحرب مرة أخرى على شعب أفغانستان ، فإن القوات المسلحة للبلد ستدافع بعزم عن نفسها أينما كانت وأيا كانت الظروف ، بفضل الله ودعم شعب أفغانستان المحب للحرية ، ضد المعتدين ، وتجار الحرب وأعداء السلام والأمن . غير أن تبعة جميع هذه

المحاولات ستقع على عاتق المعارضة المسلحة المتطرفة ومثيري الحروب الباكستانيين . إن دولة جمهورية أفغانستان على ثقة تامة من أن الأمة الافغانية الباسلة المحبة للحرية تبعا لتقاليد أجدادها ، كما أثبتت بسالتها وبطولتها في مواجهة الضغط العسكري للمتطرفين والمعتدين بعد انسحاب القوات السوفياتية ، ستقف بحزم هذه المرة أيضا للدفاع عن وطنها وشرفها بروح معنوية عالية ، ومضحية بأرواحها عند الاقتضاء .

إن دولة جمهورية أفغانستان توجه انتباه الأمم المتحدة والرأي العام العالمي إلى الاخطار الجسيمة للتصعيد بل والعدوان الذي تقوم به باكستان ضدها والذي يتنافى تماما مع روح ونص اتفاقات جنيف . إننا نطالب باتخاذ تدابير جدية لمنع ازدياد تدهور الحالة .

- - - - -